جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

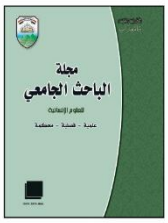

متطلبات تفعيل الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين بالجمهورية اليمنية (دراسة تحليلية)

أفراح علي عبده أحمد الشوافي

قسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة إب، اليمن
Email: afrahaliashawafi@yahoo.com

الكلمات المفتاحية:

متطلبات تفعيل الشراكة، كليات التربية، مؤسسات التعليم العام، برامج إعداد وتأهيل

الملخص:

هدف البحث إلى استقراء نظري تحليلي لمتطلبات تفعيل الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين باليمن، واعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي للأدبيات النظرية والتقارير الرسمية التي مثلت مصدرًا لجمع البيانات والمعلومات، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج منها: أولا: تحديد متطلبات الشراكة في العمليات الإدارية لتطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين المتمثلة في التخطيط والتنظيم والإشراف والرقابة والتقويم لإدارة البرامج بلغ عددها (39) مطلبًا، ثانيا: تحديد متطلبات الشراكة في العمليات الأكاديمية لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين المتمثلة في عملية التعليم والتعلم، والبحث العلمي وخدمة المجتمع لتلك البرامج بلغ عددها (28) مَطلبًا، ثالثا: تحديد متطلبات الشراكة التشريعية وبلغ عددها (3) مطالب. رابعا: تحديد متطلبات الشراكة الإدارية والبشرية وبلغ عددها (14) مطلبًا. خامسا: تحديد متطلبات الشراكة المادية وبلغ عددها (7) مطالب.

متطلبات تفعيل الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين بالجمهورية اليمنية (دراسة تحليلية)

Requirements for Activating the Partnership between Faculties of Education and Public Education Institutions in Developing the Programs of Preparing and Qualifying the Teachers in The Republic of Yemen (an Analytical Study)

Afrah Ali Abdu Ahmad Al-Shawafi
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Ibb University, Yemen
Email: afrahaliashawafi@yahoo.com

Keywords:

Requirements for Activating the partnership,

Faculties of Education and Public Education Institutions,

Preparing and Qualifying Programs

Abstract:

The research aims at investigating theoretically and analytically suggested requirements for activating the partnership between the faculties of education and public education institutions in developing the programs of preparing and qualifying the teachers in Yemen. The researcher adopted the inductive approach of the theoretical literature and the official reports represented as a source for collecting the data and information. The research resulted in: frist: Identifying the requirements of partnership in administrative operations for developing the programs of preparing and qualifying the teachers, represented by planning, arranging, observing, supervising and evaluating the administration of programs and counted by (39) requirements. Second: Identifying the requirements of partnership in the academic operations for preparing and qualifying the teachers, represented in the learning and education operation, scientific research, society service for those programs counted by (28) requirements. Third: Identifying the legislative partnership requirements counted by (3) requirements. Fourth: Identifying the administrative and human partnership requirements counted by (14) requirements. Fifth: Identifying the material partnership requirements counted by (7) requirements.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث:

1- المقدمة:

يُعد التعليم من أولويات سياسات وبرامج الدول المتقدمة والنامية باعتباره المحرك الرئيس لبناء مجتمع المعرفة، الذي أصبح مطلبًا أساسيًا لإحداث التنمية الشاملة في كافة القطاعات المجتمعية، وهذا الاهتمام فرض ضرورة الاهتمام الدولي في قضية إعداد المعلم وتدريبه وتطوير أدائه بما يمكنه من مواجهة التحديات العصرية ومواكبة المستجدات العلمية، (النبوي، 2007، 31).

لأن المعلم يُعد الأداة الرئيسة لتحقيق أهداف التربية والتعليم في كافة المراحل الدراسية المختلفة، وهذا يتطلب ضرورة تدريبه وفق برامج علمية سواء قبل أو أثناء الخدمة وبما يساعد على تنمية الكفايات والمعارف الحديثة له، (Hikins & Cher witz, 2010,15). ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إشراك المؤسسات التعليمية المختلفة في ترسيخ التكامل والتعاون بينها في هذا الجانب.

باعتبار الشراكة تعاون مشترك بين أطراف تربوية وأخرى سواء أكانوا من داخل المؤسسة التعليمية أم خارجها، وتجمعهم مشاريع مشتركة، تكون الغاية منها إيجاد الحلول المناسبة التي تواجهها هذه الأطراف المتعاقدة. حيث اقترن نظام الشراكة بالعديد من التحولات التي شهدها عالمنا المعاصر في جميع الميادين، إذ يواجه التعليم في الوقت الراهن تحديات كبيرة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المعاصرة، مما يتطلب العمل الاستراتيجي المنظم لإكساب العاملين ومنهم المعلمون المعارف والمهارات التي تؤهلهم لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ومن هنا اهتمت دول العالم بترسيخ هذه الشراكة وفق مجالات وجوانب واضحة تُلزم أطراف الشراكة العمل على تحقيقها وفق خطط وبرامج واضحة، (صبرة، 2014، 9).

وتزداد أهمية الشراكة للبلدان النامية وخاصة اليمن فبالرغم من الجهود التي تقوم بها كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في برامج إعداد وتأهيل المعلمين وبما يساعدهم على امتلاك المعرفة الحديثة في كافة الجوانب التربوية والتعليمية، إلا أن تلك الجهود لم تحقق الأهداف التربوية المرسومة في تطوير أداء المعلمين في كافة مراحل التعليم العام باليمن بسبب الازدواجية في الرؤى والأهداف والأساليب في برامج إعدادهم وضعف الشراكة فيها في كافة المجالات والجوانب التي يتطلبها تطوير برامج الإعداد والتأهيل، وكل هذا يتطلب ضرورة دراسة موضوع الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام وبما ينعكس على رفع كفاءة أداء المعلمين في كافة عناصر العملية التعليمية ويمكنهم من مواكبة التطورات المعرفية الحديثة.

مشكلة البحث:

على الرغم من تنامي الجهود والاهتمام المتزايد الذي تبذله كليات التربية في الجامعات اليمنية في تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين وكذلك وزارة التربية والتعليم في تدريب المعلمين

بكافة مراحل التعليم العام، إلا أن التقارير الرسمية الصادرة عن مؤسسات التعليم تشير إلى أن تلك البرامج مازالت تواجه العديد من المشكلات، منها ضعف برامج الإعداد والتدريب في مواكبة التطورات المعرفية التربوية الحديثة، وغياب التعاون بين تلك المؤسسات في توحيد الرؤى والأهداف والأساليب التي تساعد على تطوير برامج الإعداد والتأهيل والتدريب للمعلمين، بالإضافة إلى ندرة المتطلبات اللازمة لرفع كفاءة وفاعلية تلك البرامج، وضعف الشراكة الحقيقية بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام وفق متطلبات واضحة، (وزارة التربية والتعليم، 2014، 17).

كما أشارت العديد من الدراسات العلمية المحلية المتخصصة ومنها دراسة دبوان، (2010)، ودراسة البرعي، (2012) إلى أن برامج الإعداد والتأهيل في كليات التربية، وكذلك برامج التدريب للمعلمين في وزارة التربية والتعليم مازالت تواجه العديد من المشكلات، منها تدني مستوى تلك البرامج في تحقيق أهداف التربية والتعليم، وضعف كفاءة أداء المعلمين في مراحل التعليم العام، وضعف فاعلية تلك البرامج في تزويد المعلمين بالمعارف والمهارات التربوية الحديثة، وأكدت تلك الدراسات على ضرورة ترسيخ التعاون والتكامل بين مؤسسات الإعداد وتأهيل المعلمين (كليات التربية) ومؤسسات التدريب للمعلمين، (وزارة التربية والتعليم) في تطوير برامج إعداد المعلمين من خلال اجراء الدراسات العلمية لتحديد متطلبات وآليات تلك الشراكة.

ومن خلال إطلاع الباحثة وخبرتها التربوية في مجال التدريس كمعلمة في مدرسة للتعليم الثانوي طيلة (15) عامًا فقد لاحظت أن هناك تدني في مستوى برامج الإعداد والتأهيل والتدريب للمعلمين الذي انعكس على ضعف أدائهم في العملية التعليمية، وكذلك غياب الشراكة الحقيقية بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في تطوير هذه البرامج، علاوة على ندرة الدراسات العلمية الهادفة إلى تحديد متطلبات الشراكة بين تلك المؤسسات في هذا المجال، وهذا ما دفع الباحثة إلى دراسة هذه المشكلة التي يمكن بلورتها بالسؤال الرئيس الآتي: –

ما متطلبات تفعيل الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في تطوير برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين باليمن؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى اقتراح متطلبات للشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في تطوير برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين في الجمهورية اليمنية، من خلال تحليل الأدبيات التربوية المتخصصة في هذا المجال وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما أبرز المتطلبات النظرية للشراكة في برامج إعداد وتأهيل المعلمين بالمؤسسات التعليمية المعاصرة بحسب ما أوضحتها المصادر والدراسات العلمية المتخصصة؟

2. ما واقع العلاقة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في اليمن في برامج إعداد وتأهيل المعلمين بحسب ما أوضحته المصادر والدراسات العلمية والتقارير المحلية الصادرة من الجهات ذات العلاقة؟

3. ما المتطلبات اللازمة في العمليات الإدارية والأكاديمية للشراكة في تطوير برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين في اليمن بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام وفق تحليل واستقراء الباحثة للمصادر والدراسات العلمية والتقارير الرسمية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في العديد من الجوانب منها: -

- قد يُسهم البحث في تقديم معرفة نظرية عن الشراكة في إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين في اليمن والتي تمثل إضافة إلى المكتبة التربوية يستفيد منها كافة الجهات ذات العلاقة.
- إن النتائج التي توصل إليها البحث قد تفيد القيادات في كليات التربية ومؤسسات التعليم العام باليمن من خلال تزويدهم بالمتطلبات التي تساعدهم في إعداد الخطط والبرامج لإعداد وتأهيل وتدريب المعلمين في كافة المراحل التعليمية.
- إن النتائج التي توصل إليها البحث قد يفيد الباحثين والمهتمين في مجالات إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين باليمن من خلال تزويدهم بالمتطلبات والمعلومات التي تساعدهم في إجراء مزيدًا من الدراسات في هذا المجال.
- يُعد البحث الحالي محاولة علمية تجرى لأول مرة، بحسب علم الباحثة، تتناول تحديد متطلبات الشراكة التي ينبغي اعتمادها بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين بمراحل التعليم العام باليمن.

مصطلحات البحث:

الشراكة:

هي علاقة تقوم على التعاون وتبادل المصالح في شتى المجالات بين كيانين كالشراكة الاقتصادية مثلًا. (معجم اللغة العربية المعاصرة، 2008، 155).

كما تعرف الشراكة:

بأنها علاقة بين مؤسستين تشتمل على العمل سويًا عن قرب من أجل أهداف مشتركة أو منافع متبادلة، (قاموس المعجم الوسيط، 2009، 120).

التعريف الإجرائي:

تعرف الباحثة الشراكة إجرائيًّا في البحث الحالي بأنها: مجموعة العلاقات التكاملية والتشاركية والتعاونية التي ينبغي القيام بها بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في اليمن وفق اتفاق كلي وعقد رسمي، شامل وشفاف بهدف تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمات في المناطق الريفية وبما يحقق متطلبات واحتياجات المجتمع من التعليم بعدالة ومساواة.

كليات التربية:

مؤسسات تعليم عالٍ تهدف إلى إعداد معلمين مؤهلين تأهيلًا أكاديميًا تخصصيًا ومهنيًا وتربويًا وثقافيًا، وهي تتبع الجامعة.

متطلبات الشراكة:

يقصد بمتطلبات الشراكة في البحث بأنها مجموعة المرتكزات التي تقوم الشراكة وفقًا لتوفرها وتتمثل بالمحتويات والمكونات والتجهيزات لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين والفعاليات والأنشطة التي تحتوي عليها برامج وأساليب الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام باليمن.

برامج إعداد وتأهيل المعلمين:

تعرف برامج إعداد المعلمين بأنها برامج مخططة ومنظمة وفق النظريات التربوية والنفسية تقوم بها مؤسسات تربوية متخصصة لتزويد الطلاب بالخبرات العلمية والمهنية والثقافية بهدف تزويد مدرسي المستقبل بالكفايات التعليمية التي تمكنهم من النمو في المهنة وزيادة انتاجيتهم التعليمية، (حلبي، 1996، 142).

وتعرف الباحثة برامج إعداد وتأهيل المعلمين إجرائيًا في البحث بأنها مجموعة الأنشطة والفعاليات والممارسات المخططة الهادفة إلى تزويد المعلمين في التعليم العام باليمن بالمعارف والمهارات والقدرات التي تساعدهم على القيام بعملية التعليم والتدريس في كافة المواد الدراسية وفق متطلبات المعرفة الحديثة.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي للمصادر والدراسات العلمية المحلية والخارجية المتخصصة في موضوع الشراكة في برامج إعداد وتأهيل المعلمين بالمؤسسات التعليمية.

مصادر جمع البيانات والمعلومات:

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات والمعلومات الخاصة بتحقيق الأهداف على العديد من المصادر العلمية التي اعتبرتها أدوات للبحث وتشمل الآتي:

أ. المصادر والمراجع والكتب المتخصصة في موضوع البحث.

ب. الدراسات والبحوث العلمية المحلية والخارجية المتخصصة في موضوع البحث.

ج. التقارير الرسمية الصادرة عن الجهات ذات العلاقة المحلية والخارجية المتخصصة في موضوع البحث.

د. البرامج في إعداد وتأهيل المعلمين على المستوى المحلي والخارجي.

هـ. التوجهات الاستراتيجية لبعض كليات التربية والتعليم العام.

و. خبرة الباحثة التربوية وعملها في المجال التعليمي طيلة (15) عامًا.

إجراءات تنفيذ البحث:

لتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة بالعديد من الإجراءات التنفيذية من أبرزها ما يأتي:

- جمع المصادر والمراجع والدراسات المتخصصة في موضوع البحث المتوفرة في بعض المكتبات الجامعية في جامعة إب، صنعاء،

ومكتبة المركز الوطني للمعلومات، ومركز البحوث والتطوير التربوي.

- دراسة وتحليل تلك المصادر والمراجع ونتائج الدراسات العلمية واستخلاص المعلومات المطلوبة لكل هدف على حدة.
- الاطلاع على بعض التجارب المعاصرة التي أشارت إليها الدراسات السابقة بهدف استقراء متطلبات الشراكة.
- تحديد مجالات ومتطلبات الشراكة التي ينبغي أن تحتوي عليها في برامج إعداد وتأهيل المعلمين بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام.
- صياغة النتائج بأسلوب تحليلي استقرائي وبما يتناسب مع الإمكانات المتاحة لبيئة كليات التربية ومؤسسات التعليم العام باليمن.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

1. دراسة التويتي، (ب. ت.): هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح للشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الناجحة في مجالات الشراكة بين المدارس والجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لعرض بعض التجارب الدولية في مجال الشراكة بين الجامعات ومدارس التعليم العام، ولقد استخدمت الاستبانة لمعرفة مواطن القوة والضعف والتهديدات، والفرص البديلة بالنسبة لكل من كلية التربية ومدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية، ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

- أن الشراكة النموذجية بين الجامعة والمدارس يجب أن تبنى وفق إطار قائم على قيم ومصالح وأهداف مشتركة بين الشركاء، مع تحديد الأدوار لكل شريك، لتعزيز التعاون في تطوير النمو المهني للمعلمين والبحث العلمي التطبيقي.
- أنه يوجد تعاون بين الكلية والمدارس في منطقة الرياض، في تطبيق الطلاب للتدريب الميداني وفي تطبيق الخبرات الميدانية المبكرة.

2. دراسة دبوان، (2010): هدفت الدراسة إلى إعداد رؤية مستقبلية مقترحة لتنسيق العلاقة بين كليات التربية والوزارة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من فئتين. عمداء كليات التربية في الجامعات الحكومية اليمنية ونوابهم ورؤساء الأقسام. القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم، تم اختيار عينة عشوائية طبقت عليها الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها تقديم رؤية مستقبلية لتنسيق العلاقة بين كليات التربية في الجامعات الحكومية ووزارة التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية.

3. دراسة البرعي، (2012): هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهم ملامح واقع مؤسسات إعداد المعلم وتأهيله في اليمن، والعمل على تحديد التحديات التي تواجه تطوير واقع مؤسسات إعداد المعلم وتأهيله وتحديد أهم الاتجاهات الحديثة التي يمكن الأخذ بها في مجال إعداد المعلم وتأهيله،

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل المفاهيم والبيانات الكمية والكيفية المتعلقة بواقع مؤسسات إعداد المعلم وتأهيله في اليمن، واعتمادها كأداة لجمع البيانات والمعلومات لتحقيق هدف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- عدم موائمة مخرجات مؤسسات إعداد المعلم وتأهيله لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل.
- عدم انسجام أداء مؤسسات إعداد المعلم مع معايير جودة برامج إعداد المعلم وتأهيله.

4. دراسة فيكادو وميليس (Fekadu, & Melese, 2012): هدفت الدراسة إلى دراسة حالة وتحديات وآفاق الشراكة بين معاهد تعليم المعلمين (TEIs) والمدارس الثانوية في إثيوبيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. واستخدمت الإحصاء الوصفي والتحليل النوعي الموضوعي، وقد أُستخدمت الاستبانة والمقابلة وتحليل الوثائق، وقد توصلت الدراسة إلى أن البيانات التي تم تحليلها تشير إلى أن الشراكة بين معاهد تعليم المعلمين والمدارس الثانوية ضعيفة.

5. دراسة جريني وبراون (Greany & Brown, 2015): هدفت الدراسة إلى استكشاف الطرق التي تعمل بها أربع مدارس تعليمية حالية ومتقدمة في لندن وجنوب شرق إنجلترا مع الجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج النوعي، كما استخدمت الدراسة مراجعة الأدبيات وتحليل للوثائق، واستخدمت المقابلة، ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

- تقديم معلومات أساسية عن المدارس الرائدة ودوافعها لتشكيل شراكة وتطوير تلك الشراكات.
- تحديد بإيجاز الطرق التي تعمل بها الشراكات الأربعة على تطوير ما تقدمه بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطور المهني المستمر والبحث والتطوير.
- التركيز على الشراكات مع الجامعات وطرق تطويرها.

6. دراسة منصور، (2018): هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس النظرية للشراكة بين كليات التربية والمدارس. ووضع مجموعة من المقترحات لتفعيل الشراكة بين كليات التربية ومدارس التربية العملية في مصر على ضوء الإفادة من خبرتي أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومنها:

- تتشابه مصر وأستراليا في أن مبادرات الشراكة غالبًا ما تكون مبادرات قومية موجهة من الدولة.
- تختلف الشراكة بين الجامعات والمدارس في كلٍّ من مصر وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية من حيث تدبير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات الشراكة.
- تتبع أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية آليات متشابهة لتنفيذ برنامج الشراكة منها البحوث

الإجرائيــة، وعقــد ورش العمــل لتبــادل الآراء والمقترحات والأفكار بين أطراف الشراكة.

7. دراسة العامري، (2018): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع العلاقة والشراكة بين كليات التربيــة والتعليم العــام في الواقع الليبي، ولقــد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على المنشــورات ودراســات وبحوث، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

- وجود حاجة ملحة إلى تفعيل التعاون والتكامل بين مؤســســات التعليم العالي وأجهزة التعليم العــام فيمــا يتعلق ببرامج إعــداد المعلم، وتطوير المناهج الدراسية والإدارة المدرسية، وتفعيل الإرشاد التربوي والمهني، والإسهام في عمل خطة تربوية شاملة للنهوض بالتعليم العام.

8. دراســة هونج وآخرين (Huong, & et. al. 2020): هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين جامعات تعليم المعلمين والمدارس في فيتنام، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة، واستخدمت المقابلة المنظمة لاستخلاص النتائج، ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

- الشراكة بين الجامعات التربوية والمدارس في التدريب العملي مناســبة للســياق الفيتنامي، وينعكس هذا في عملية الإعداد والتخطيط.
- تحتاج الجامعات التربوية إلى التنســيق الوثيق فيما يتعلق بالأنشطة المهنية.
- نظام المدارس العملية هو حقًا شــرط للجامعات التربوية لتلقي تقلبات الممارســات التعليمية، لتحديث الابتكار التربوي، والسياسات التعليمية الجديدة.

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في البحث الحالي:

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في العديد من الجوانب منها:

- تحديد وصــياغة مشــكلة البحث وأهدافه وأهميته.
- الاسترشاد بالمراجع والمصادر والدراسات السابقة في موضوع البحث.
- إثراء الجانب النظري في البحث، ســواء بما يتعلق بدور الشراكة ومجالاته المختلفة.

أهم ما يميز البحث الحالي عن الدراســات السابقة:

- اعتمــد البحــث الحــالي على المنهج الاستقرائي، في حين ركزت الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن.
- أن البحث الحالي يقدم متطلبات لتفعيل الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في تطوير برامج إعــداد وتــأهيــل المعلمين بالجمهورية اليمنية، وهذا مالم توضــحه الدراســات السابقة.

المبحث الثالث: الخلفية النظرية للشراكة:

لتحقيق هدف البحث المتمثل بالســؤال **(ما أبرز المتطلبات النظرية للشــراكة في برامج إعداد وتأهيل المعلمين بالمؤسسات التعليمية المعاصرة بحسب ما أوضحتها المصادر والدراسات العلمية المتخصــصــة؟)** فقد قامت الباحثة بالاطلاع على

تلك المصـــادر والدراســـات وجمع المعلومات وتم عرضها على النحو الآتي:

1) الشـــراكة ومتطلباتها في برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين في المؤسسات التعليمية المعاصرة:

1. مفهوم الشراكة:

هناك العديد من المفاهيم الاصـــطلاحية للشراكة، منها:

- الجهود التعاونية وأداء الأدوار التكاملية التي تقوم بها الجامعات والمؤسسات التعليمية في أحد المجالات التربوية والتي تقوم على أســـاس مشـــترك في الرؤية والقيم والأهداف والمخاطر والمنافع والمراقبة والتعليم، والتي تتطور مع مرور الوقت، (Durr & Gwen, 2001, 52).

- العلاقة التي ترسخ الاتفاق عندما يتشارك اثنان أو أكثر بأهداف متوافقة ويشكلون اتفاقًا لعمل شيء سويًا، فالشراكة هي عبارة عن أفراد يعملون مع بعضـهم البعض في علاقة تعاونية نافعة، وفي أحوال كثيرة يشـــتركون في العمل مع بعضـــهم البعض في أعمال لا يمكن إنجازها بشـــكل فردي، (Frank & Smith, 2000, 40).

2. أهمية الشـــراكة في برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين في المؤسسات التعليمية:

تكمن أهمية الشـراكة في برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين في المؤسـسـات التعليمية ومنها كليات التربية ومؤسـسـات التعليم العام في العديد من الجوانب منها:

أ. إن الشـــراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام بوصـفها اتجاهًا عالميًا معاصـرًا نالت تأييدًا متزايدًا لكونها إحدى الاســـتراتيجيات القوية التي يمكن أن تقوم بـدور مهم لتطوير العمليـة التعليمية وإصـلاحها، انطلاقًا من أن تقوية العلاقة بين الطرفين يمثل إحدى الرؤى التي تســـتجيب للتحديات التي تواجهها المؤسسات التعليمية، والتي من أبرزهـا تحقيق الجودة في التعليم، ومواجهـة الانفجار المعرفي والتطور الســـريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، (Gauthier, 2017, 11).

ب. أن الشـراكة بين المؤسـسـات المجتمعية والتعليمية ومنها كليات التربية ومؤسـسـات التعليم العام حيث يتجسـد في الآتي: (محمود ومرسـي، 2005، 194)

- تنمية ثقة المعلمين بـأنفســـهم حيث إن تعاملهم مع أعضـــاء هيئة التدريس بكليات التربية يعطيهم قدرًا من الفوائد الشخصية والمهنية، يصبح معـه المعلمون أكثر قـدرة على التـدقيق والفحص والتأمل في ممارســـاتهم المهنية داخل الفصـــل وخارجه ومن ثم تعديلها، (Lee, 2004, 10).

- تتيح الشراكة للمؤسسات التعليمية فرصة الإفادة من الموارد المالية والبشـرية المتوفرة بكليات التربيـة، كمـا تزيـد من فرص الاتصـــال بين المؤسسات التعليمية وكليات التربية، مما ينتج فهمًا أفضـــل لدور كل منهما في إعداد وتأهيل المعلم وتحقيق تنميته المهنية.

- مســاعدة أعضـــاء هيئة التدريس بكليات التربيـة على تفهم الكثير من حقـائق التعليم في

مؤسسات التعليم العام، مما يجعلهم أكثر إدراكًا لاحتياجات المعلمين من التنمية المهنية.

- تمكين المعلم من الشعور بالنضج المهني منذ بدء اشتغاله بمهنة التدريس نتيجة ممارسته لأدوار متعددة في مرحلة إعداده، وهو ما يساعد على تجنب التباين بين برامج إعداد المعلم والمتطلبات الحقيقية للوظيفة، وكذلك التباين بين توقعات المعلمين وحقائق المهنة، (Bezzina & *et al*, 2006, 748).

- تؤدي الشراكة إلى تحديد المعايير التحصيلية والاتفاق على المخرجات التعليمية من حيث المهارات والاتجاهات والقيم، ومدى توافق هذه المعايير مع حاجات المجتمع وتطلعاته، مما يشكل إطارًا مرجعيًا للمحاسبة والرقابة، والتأكد من أن النظام التعليمي يؤدي الأدوار المطلوبة منه، وأن مخرجات التعليم متوافقة مع المعايير المحددة.

3. أهداف الشراكة في برامج إعداد وتأهيل المعلمين في المؤسسات التعليمية:

تسعى الشراكة في المؤسسات التعليمية ومنها كليات التربية ومؤسسات التعليم العام إلى تحقيق العديد من الأهداف يمكن عرضها بإيجاز كما أشار إبراهيم، (2007، 2)

- تعزيز روح التعاون داخل وخارج المؤسسات التعليمية مع كليات التربية لتطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين والمعلمات.

- إصلاح وتطوير التعليم بصفة عامة، ويشمل تطوير مدخلات التعليم، مثل المعلمين، المناهج، إدخال التكنولوجيا، تطوير إدارة التعليم، وتطوير تشريعات التعليم.

- تحمل مسئولية مساعدة المدارس على تحسين جودة المخرجات التعليمية.

وأشار حسن، (2011، 140) إلى أن الشراكة في تطوير برامج وإعداد المعلمين تهدف إلى:

- توفير الموارد المادية اللازمة لتطوير وتحسين برامج إعداد وتأهيل المعلمين والمعلمات.

- تنمية قيم المسئولية وتعميق روح التعاون والإنجاز لدى جميع الأطراف العاملة في المجال التربوي والتعليمي لإعداد وتأهيل المعلمين والمعلمات.

- المساعدة في حل بعض مشكلات التعليم مثل: الرسوب والتسرب وتدني التحصيل.

- الحد من سلبيات النظام المركزي في الإدارة التعليمية وتعطي المجال للإبداعات الفردية للإناث.

- تنمية الشعور بالملكية لجميع الجهات التي تعمل في مجال الشراكة بالتعليم، فيزيد من مدخلاتهم الإيجابية.

4. مجالات الشراكة في برامج إعداد وتأهيل المعلمين بالمؤسسات التعليمية:

هناك العديد من المجالات والجوانب التي ينبغي أن تحتوي عليها الشراكة في برامج إعداد وتأهيل المعلمين في المؤسسات التعليمية ومنها بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام يمكن عرضها على النحو الآتي:

أ. الشـــراكة في إدارة برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين:

ينبغي أن تحتوي الشـــراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام العديد من الجوانب المتعلقة في إدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين ويتمثل في الآتي: (أبو الخير، 2016، 43)

- التخطيط لبرامج الإعداد والتأهيل والتدريب للمعلمين في كافة المراحل التعليمية للتعليم العام.
- التنظيم لتنفيذ برامج الإعداد والتأهيل والتدريب للمعلمين في كافة المراحل التعليمية بالتعليم العام.
- الإشـــراف والمتابعة والتقويم للعلاقات الإنسانية المباشرة للمعلمات.
- إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية لتنمية قيم الانتماء والولاء لدى المعلمات في مدارس التعليم العام.
- تحديد وتطوير الأدوار والمســـؤوليات والوظائف التربوية والتعليمية والمجتمعية للمعلمين وللعاملين في برامج الإعداد والتأهيل والتدريب في مدارس التعليم بحســـب مســـتوياتهم ومؤهلاتهم ومســـتواهم المعرفي وبمـــا يمكنهم من مواكبـــة التطورات المعرفيـة التي تحـدث في مجـال العلم والمعرفة وخدمة مؤسسات المجتمع المختلفة والقدرة على التعامل معها.

وأشـــار شـــلدان، (2013، 48) إلى بعض المتطلبات للشـــراكة في إدارة برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين منها:

- إعـداد وتنفيـذ وتقويم معـايير القبول في برامج الإعداد والتأهيل والتدريب للمعلمين في كافة المراحل التعليمية للتعليم العام.
- الإشراف والمتابعة والتقويم لدور المعلمين في تطوير وتنميـة معـارف ومهـارات التلاميـذ في المدارس بما يؤدي إلى تكوين وتحصـــين وحماية شـــخصـــيتهم المعرفية، وتنمية مواهبهم العلمية والثقافية باعتبار المعلمين قدوة حســـنة يقتدي بهم التلاميذ ويزودونهم بالمعلومات أثناء التعليم.

ب. الشـــراكة في تصـــميم وتنفيذ المتطلبات التربويـة التعليميـة لبرامج إعداد وتـأهيل وتـدريـب المعلمين:

يُعد هذا المجال من أهم المجالات التي ينبغي أن تقوم بها الشـــراكة في برامج الإعداد والتأهيل والتدريب في المؤســـســـات التعليمية ومنها كليات التربية ومؤسسات العليم العام، باعتبار هذا المجال من المجالات التي تهتم بتنمية المعرفة والمعارف والمهارات التربوية في إعداد المعلمين، ويحتوي هذا المجال على عدد من المتطلبات كما ورد في سليم، (2005، 31)

- إعداد برامج لتأهيل وتدريب المعلمين، لمواجهة مشـكلات واحتياجات المجتمع وما يواجه من مخاطر وتحديات.
- ترســـيخ الـدور والجهود التي يمكن أن تتشـــارك بها برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين في كليات التربية ومؤسسات التعليم العام.

- تطوير البرامج الهادفة إلى إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لتدريب وتأهيل المعلمين في كافة المواد الدراسية قبل وأثناء الخدمة.
- تطوير الأهداف التربوية والتعليمية والتدريبية لبرامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين.

ج. الشراكة في الأنشطة التعليمية الصفية واللاصفية لبرامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين:

تُعد الأنشطة الصفية واللاصفية من المتطلبات التي ينبغي أن ترسخها الشراكة في برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام، ومن هذه المتطلبات كما أشار إليها شلدان، (2013، 49):

- إعداد وتنفيذ وتقويم الأنشطة التعليمية الصفية واللاصفية المصاحبة للمناهج الدراسية بمدارس التعليم العام في كافة المواد الدراسية.
- تقديم برامج وفعاليات تهدف إلى ترسيخ أنشطة (دينية، وسياسية، وعلمية، وثقافية، واجتماعية، وتربوية) بهدف تنمية شخصية التلاميذ وبما يمكنهم من المساهمة في التنمية البشرية الشاملة، وإعدادهم للحياة العملية بعد تخرجهم من المدارس، وتزويدهم بالمهارات والخبرات اللازمة، حتى يتمكنوا من معايشة متطلبات الحياة المليئة بالمتغيرات، التي لا تغطيها المناهج الدراسية.

5. متطلبات الشراكة في برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين في المؤسسات التعليمية:

إن ترسيخ الشراكة في برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين في المؤسسات التعليمية ومنها كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في إعداد وتأهيل المعلمين يتطلب توفر عدد من المتطلبات منها:

أ. إصلاح البيئة المعرفية للتلاميذ في مدارس التعليم العام: (الطيب، 2013، 19)

- إدراج المفاهيم العلمية المتطورة عبر الوسائط التقنية.
- تحفيز الطالبات للانضمام لبرامج الإعداد والتأهيل التربوي.
- إجراء مقارنات مع الدول المتقدمة في مناهجها التي تهتم بالإعداد والتأهيل بالاستناد إلى الدراسات المتخصصة، من أجل أخذ ما يناسب مجتمعنا اليمني.

ب. إصلاح البيئة المعرفية في مؤسسات التعليم العام: (أبو صالح، 2013، 30)

- تزويد العاملين بمؤسسات التعليم بالاستراتيجيات والخطط التطويرية لكليات التربية
- إعداد خطة لتنمية الوعي التربوي والأكاديمي واضحة الأهداف وقابلة للتنفيذ وقياس الأداء والأثر على طالبات المدرسة.
- عقد دورات تدريبية للعاملين في كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في مجالات الإعداد والتأهيل التربوي الحديثة، حتى يكونوا مطلعين على مجريات وتطورات العصر.
- تزويد العاملين في كليات التربية ومؤسسات التعليم العام بكل القوانين التربوية ذات الصلة بالشراكة.

- إجراء الدراسات وقياس الرأي العام لمعرفة مدى فاعلية تنمية الوعي التربوي والأكاديمي.

ج. السعي لتشكيل ثقافة جديدة لتنمية الوعي الأكاديمي على مستوى الأفراد، والوحدات الإدارية والأكاديمية، والمؤسسات التعليمية: (البشير، 2009، 60)

- **على مستوى الأفراد:** وتتضمن الاستفادة من خبرات المبعوثين للخارج (مدرسين بالتربية والتعليم، وأعضاء هيئة تدريس بالكلية) ونقل خبراتهم وأفكارهم إلي كافة الزملاء، وتنمية مشروعات مشتركة بين أعضاء هيئة التدريس والمعلمين لخدمة العملية التعليمية وتحقيق مستويات الجودة، والشراكة في تدريب طلاب كلية التربية (برنامج التربية العملية)، والاستفادة من خبرات الأكاديميين والتقنيات المتوفرة بكلية التربية في توظيف التكنولوجيا بالتعليم، والتعاون بين الكلية والمدارس في إجراء بحوث من موقع العمل (البحوث الإجرائية)، ودراسة مبادرات وأفكار العالمين بالتربية والتعليم نحو تطوير الأداء ودعمها، والاستفادة من الخبرات الميدانية لمديري المدارس والمدرسين في إلقاء محاضرات للطلاب حول خبراتهم المختلفة، والتعاون مع المدرسة لإجراء بعض الدروس النموذجية التي يقدمها المعلمون لاستخدامها في التدريس المصغر بالكلية.

- **على مستوى الوحدات:** وتشمل الشراكة في إعداد وتنفيذ برامج علاجية بالمدارس لعلاج مشكلات تعليم الطلاب، والمساهمة في تطبيق استراتيجيات التدريس والتقويم الحديثة بالمدارس، والشراكة في إعداد وتطوير نظم معلومات إدارية لقطاع التعليم، وتطوير المناهج الدراسية في المراحل الدراسية المختلفة، والمشاركة في وضع وتنفيذ خطة للتنمية المهنية لكافة العاملين بالتربية والتعليم بمختلف مستوياتهم، وتتضمن الشراكة في وضع وتنفيذ خطة للتثقيف التربوي والاجتماعي لأفراد المجتمع (أولياء الأمور)، من خلال وحدات التدريب والجودة بالمدارس ووحدة ضمان الجودة بكلية التربية والوحدات ذات الطابع الخاص.

- **على مستوى المؤسسة:** المساهمة في تأهيل المدارس للحصول على الاعتماد، والشراكة في وضع رؤية ورسالة المؤسسات التعليمية والتربوية المختلفة، والمساهمة في تطبيق المستجدات بالمدارس مثل التعلم النشط والتقويم الشامل ... الخ، والشراكة في وضع الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للمدارس وكلية التربية، والمساهمة في تطبيق الاتجاهات الإدارية الحديثة في إدارة مؤسسات التعليم قبل الجامعي، والشراكة في وضع وتنفيذ حلول لمشكلات التعليم بالمدارس، والتعاون في المحاسبة والمساءلة المتبادلة بين المدارس وكلية التربية.

هـ. الاستفادة من الكفاءات المتخصصة ببرامج الإعداد والتأهيل: (البشير، 2009، 50)

- تزويد طلبة كليات التربية بالمعارف والمعلومات التدريبية وتزويدهم بعدد من برامج الإعداد والتأهيل.

- أن يحفز الوعي الأكاديمي على أهمية الإعداد والتأهيل المستمر لطلبة كليات التربية.
- الاسهام من قبل مؤسسات التعليم العام بوضع برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كليات التربية.

و. تطوير بنية كليات التربية ومؤسسات التعليم العام: (الطيب، 2013، 20)

- **على مستوى الكليات:** ويمكن تحقيق ذلك من خلال التواصل والتنسيق والتوجيه على الصعيد العالمي من خلال توفير الآلية المناسبة التي تمكن من تحقيق جانب من عمليات الإدارة الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق التكامل والتنسيق بين الأهداف والسياسات والتشريعات، وتوجيه النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية والتربوية والعلمية، لتتم في إطار الاستراتيجيات والقيم والمواثيق المتفق عليها من أجل تحقيق شراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام.
- **على مستوى مؤسسات التعليم العام:** ويتم ذلك من خلال التنسيق والشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في إطار الاهتمام بتطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمات، والتشارك في التخطيط ومتابعة التنفيذ والتقييم.

6. مشكلات الشراكة في برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين بالمؤسسات التعليمية:

تواجه الشراكة في برامج إعداد وتأهيل وتدريب المعلمين في المؤسسات التعليمية ومنها كليات التربية ومؤسسات التعليم العام العديد من المشكلات من أهمها ما يأتي: (السلطان، 2009، 44)

- غياب التنسيق بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام وخاصة في الدول النامية.
- سيطرة الأساليب التقليدية في عملية الإعداد والتأهيل لبرامج إعداد المعلمين.
- عدم وجود أهداف واضحة للوعي بأهمية تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- عدم توفر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج وإعداد وتأهيل المعلمين.
- ضعف القناعة بأهمية الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام.

المبحث الرابع: واقع كليات التربية ومؤسسات التعليم العام ودورها في برامج إعداد وتأهيل المعلمين:

أ. واقع كليات التربية ودورها في برامج إعداد وتأهيل المعلمين:

لتحقيق هدف البحث المتمثل بالسؤال **(ما واقع كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في اليمن ودورها في برامج إعداد وتأهيل المعلمين بحسب ما أوضحته المصادر والدراسات العلمية والتقارير المحلية الصادرة من الجهات ذات العلاقة؟)** ولمعرفة ذلك قامت الباحثة بالاطلاع على تلك المصادر والتقارير والدراسات وجمع المعلومات، وتم عرضها كما يأتي:

1. مفهوم كلية التربية:

تعرف كلية التربية بأنها كل مؤسسة أكاديمية مستقلة حكومية أو أهلية أو خاصة تعني بالتعليم

الجامعي في تخصص أو أكثر ولا تقل مدة الدراسة فيها عن أربع سنوات وتمنح الشهادة الجامعية الأولى ولا تقدم دراسات عليا، (وزارة الشئون القانونية، 2010، 93).

2. أهداف كليات التربية:

تسعى كليات التربية في الجامعات اليمنية بعموم محافظات الجمهورية اليمنية إلى تحقيق العديد من الأهداف منها: (الحاج، 2006، 228)

- إعداد معلمين مؤهلين تأهيلًا أكاديميًا تخصصيًا ومهنيًا وتربويًا وثقافيًا.
- الإسهام في تأهيل وإعادة تأهيل المعلمين والعاملين في حقل التعليم.
- تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات والخبرات التي تعزز فيهم الإيمان بالله ثم الوطن، وكذلك التمسك الثابت بالعقيدة الإسلامية.
- إكساب الطلبة المعارف النظرية والتطبيقية حسب تخصصاتهم وتعريفهم بطرق وأساليب التفكير العلمي والعملي وبمهارات التعليم المبدع.

وأشار الأغبري، (2012، 6) إلى الأهداف الآتية:

- إعداد معلمين للتعليم العام فقط وليس للتعليم الفني والتدريب المهني في الوقت الحاضر.
- دراسة الأوضاع التربوية والتعليمية الموجودة في المجتمع اليمني ومعالجة مشكلاتها وفقًا للفكر التربوي الحديث.
- التعاون مع أجهزة وزارة التربية والتعليم ومكاتبها التعليمية في مجالات الإعداد والتدريب والتأهيل للوظائف الإدارية التربوية وفي تقديم الارشادات العلمية والتربوية.
- إعداد باحثين متخصصين في مجالات التربية وعلم النفس.
- إجراء البحوث والدراسات التربوية التي من شأنها أن تزيد من إنماء المعرفة التربوية والإفادة في مجالات التنمية الشاملة في البلاد.

3. الأقسام الأكاديمية المسئولة عن برامج الإعداد والتأهيل:

تحتوي كليات التربية في الجامعات اليمنية على الأقسام الأكاديمية وتكاد تكون موحدة وهي المسئولة عن برامج الإعداد والتأهيل للمعلمين ويمكن عرضها كما يأتي: (عباس، 2011، 198)

أ) الأقسام التربوية: وهي المسئولة عن تنفيذ الجوانب التربوية التي تحتوي عليها برامج إعداد وتأهيل المعلمين وتشمل:

- قسم أصول التربية.
- قسم المناهج وطرائق التدريس.
- قسم تكنولوجيا التعليم.
- قسم علم النفس التربوي.

ب) الأقسام التخصصية الأدبية والعلمية للتخصصات: وهي المسئولة عن تنفيذ الجوانب المعرفية الأكاديمية والتخصصية في برامج إعداد وتأهيل المعلمين وتشمل:

1) برامج التخصصات الأدبية:

- الدراسات الإسلامية.
- علوم القرآن.

- اللغة العربية.
- اللغة الإنجليزية.
- التاريخ.
- الجغرافيا.
- رياض الأطفال
- التربية الخاصة.

الإرشاد النفسي والتربوي.

2) برامج الأقسام العلمية:

- الرياضيات.
- الأحياء.
- الفيزياء.
- الكيمياء.
- الحاسوب

4. متطلبات برامج الإعداد بكليات التربية في الجمهورية اليمنية:

هناك تشـــابه واتفاق كبير في مجالات برامج الإعداد بكليات التربية في اليمن، حيث نجد أن جميع تلك الكليات تحتوي على برامج في الإعداد والتأهيل وبالتخصـــصـــات نفســـها، كما أنها تتفق وتعتمد في تنفيذها على نظام الدراســـة وفق الفصلين، ولقد أشار الحاج، (2006، 292) إلى ثلاثة متطلبات رئيسة، وهي:

1) الإعداد الثقافي:

ويشـــمل على (5) مقررات دراســـية وعدد الســـاعات المعتمدة لها (10) ســـاعات وتســـمى بمتطلبات الجامعة، وهي الثقافة الإســـلامية، اللغة العربيـــة (101)، اللغـــة العربيـــة (102)، اللغـــة الإنجليزية (101)، اللغة الإنجليزية (102)

2) الإعداد المهني التربوي:

ويشمل على عدد (22) مقررًا وعدد ساعات معتمدة (43) ساعة، ويشمل المقررات الآتية:

- أسس التربية
- علم نفس النمو
- الفكر التربوي
- تقنيات التعليم (1)
- الإدارة المدرسية والصفية
- تربية بيئية
- تقنيات التعليم (2)
- مناهج
- علم نفس تربوي
- تخطيط التعليم
- تحليل مناهج
- تربية عملية (نظري)
- نظم تعليمية مقارنة
- طرائق تدريس عامة
- أسس البحث التربوي
- طرائق تدريس خاصة
- التقويم والقياس
- تربية عملية (1)
- إرشاد وتوجيه تربوي
- علم اجتماع التربية
- تصميم التدريس
- تربية عملية (2)

3) الإعداد الأكاديمي:

ويهدف إلى تزويد الطالب بقدر كبير من التخصص، ويمثل هذا الإعداد حوالي (50%) من الخطة الدراسية، وتختلف من قسم إلى آخر بحسب التخصص الأكاديمي للطالب في الأقسام الإنسانية أو التطبيقية.

5. المشـــكلات التي تواجـه برامج إعـداد وتأهيل المعلمين في كليات التربية:

تواجـه برامج إعـداد وتـأهيـل المعلمين في كليات التربية العديد من المشـــكلات، كغيرها من البرامج في الكليات الأخرى بالجامعة ومن أبرزها ما يأتي:

- ضـــعف سـياســة القبول الجاذبة للطلبة. (الحاوري، 2005، 28).
- ضعف تجويد برامج كليات التربية.
- تقادم الخطط الدراســية وندرة المصـــادر العلمية الحديثة والتقنيات المعاصرة.
- تفشي مظاهر الفساد المالي في الجامعات الحكومية، ســواء من النفقات الاســتثمارية وتنفيذ مناقصــاتها، أو من النفقات الجارية، وهو ما يجعل وزارة المـاليـة تتحفظ على صـــرف بعض مبـالغ الإنفاق.
- ضـعف مشـاركة القطاع الخاص في دعم التعليم الجامعي، إذ لا يزال إســـهامه في تمويل التعليم الجامعي غائبًا، أو يكاد يكون معدومًا.
- ضعف مخرجات كليات التربية.

ب. واقع مؤسـسـات التعليم العام ودورها في برامج إعداد وتأهيل المعلمين:

1) مفهوم مؤسسات التعليم العام:

يقصد بمؤسسات التعليم العام تلك المؤسسات المسئولة عن إدارة وتمويل التعليم العام الذي يشمل مرحلة التعليم ما قبل الأســاســـي ومرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الثانوي، الذي يركز على اســـتيعاب الســـكان في الفئة العمرية (6-17)، وتتراوح مدة الدراســـة فيه (12) ســـنة منها (9) سـنوات في التعليم الأسـاسـي، و(3) سـنوات في التعليم الثـانوي، (وزارة التربيـة والتعليم، 1997، 19).

2) الأهداف العامة لمؤسسات التعليم العام:

تسـعى مؤسـسـات التعليم العام في اليمن إلى إعـداد الخطط والبرامج والمشـــاريع لإدارة تحقيق العديد من الأهداف يمكن عرضها كما يأتي: (وزارة الشئون القانونية، 1993، 24)

نصـــت المادة رقم (15) من القانون العام للتعليم رقم (4) لســـنة 1992م، على أن النظام التعليمي في الجمهوريـة اليمنيـة يهدف إلى تحقيق تربية شـــاملة متجددة تســـهم في تنمية الجوانب الروحيـة والخلقيـة والـذهنيـة والجســـميـة لتكوين المواطن الســوي المتكامل وإكســابه القدرة على ما يأتي:

- الإســـهام في إيجاد المجتمع المتعلم وفي صـــنع التقدم الثقافي والتطور الاجتماعي الشـــامل للإنسان والوطن.
- تعميق مشـــاعر التقـديس والإجلال والاحتفاء بالقرآن الكريم وتعزيز أهمية الشـــعائر الإســـلامية وتعظيمها، والالتزام بأدائها وتأكيد مبدأ مسئولية الإنسان الفردية والمباشرة عن نفسه وأفعاله وضرورة احترامه لحقوق الآخرين.
- تـأصـــيـل وتشـــجيع مجـالات البحوث والدراسات العلمية وتطوير مؤسساتها.

- أن يكون المعلم قدوة حسنة وأن يتم تعميق اتجاهات الفكر العلمي المهني لديه.
- تأكيد وترسيخ قناعة المتعلمين بضرورة مواجهة أشكال التحديات والتآمر على اليمن والأمة العربية والإسلامية وضرورة محاربة الاستعمار بكافة أشكاله والتصدي للتآمر الصهيوني وتحرير فلسطين وكافة الأراضي العربية المحتلة باعتبار ذلك هو القضية الجوهرية للأمة العربية والإسلامية.

3) أنواع مؤسسات التعليم العام:

هناك العديد من المؤسسات المسئولة عن التعليم العام في اليمن يمكن عرضها بإيجاز على النحو الآتي:

أ. المؤسسات على المستوى المركزي: وتتمثل المؤسسات المسؤولة عن التعليم العام على المستوى المركزي من المؤسسات الآتية كما أشار إليها بشر وآخرون، (2000، 48-49):

1) وزارة التربية والتعليم: تُعد وزارة التربية والتعليم وقطاعاتها المختلفة المسئولة عن التعليم العام على المستوى المركزي، التي تهتم بعمليات التخطيط والإشراف والرقابة والتقويم لكافة المؤسسات المسئولة عن المستوى اللامركزي في عموم محافظات الجمهورية.

2) مركز البحوث والتطوير التربوي: ويعد المركز المؤسسة الفنية المسئولة عن إجراء الدراسات والبحوث العلمية الهادفة إلى تطوير وتنظيم وتقويم كفاءة أداء المؤسسات على المستوى المركزي واللامركزي وجميع عناصر العملية التعليمية في مدارس التعليم العام.

3) مشروع تطوير التعليم: ويعد الوحدة الفنية المسئولة عن توفير المتطلبات اللازمة، والدعم المالي والمادي لجميع العاملين في المؤسسات المسؤولة عن التعليم العام على المستوى المركزي واللامركزي من خلال التنسيق مع المنظمات والمؤسسات الداعمة للتعليم سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

4) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم: ويُعد المسئول عن إعداد المؤشرات لتطوير التعليم العام والمساهمة في إعداد وتطوير الخطط والبرامج التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم العام.

ب. المؤسسات على المستوى اللامركزي: وتمثل المؤسسات المسؤولة عن التعليم العام على المستوى اللامركزي في المؤسسات الآتية:

1) مكاتب التربية والتعليم في المحافظات: وتمثل مكاتب التربية والتعليم في عموم محافظات الجمهورية والشعب الفنية التي تشكلها المؤسسات المسئولة عن التعليم العام في المحافظات، من خلال التخطيط والتنظيم والإشراف والرقابة والتقويم للتعليم العام على مستوى المحافظات والمديريات والمدارس.

2) الإدارة التعليمية في المديريات: وتمثل الإدارة التعليمية في المديريات المسئولة مسئولية مباشرة عن التعليم العام في عموم مدارس التعليم قبل الأساسي، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي

في جميع العزل والقرى والأحياء التي تكون المديرية، وتمارس هذه الإدارة ترجمة الخطط والسياسات والتشريعات المنظمة لتطوير العملية التعليمية في عموم مدارس التعليم العام بالمديرية.

3) مدارس التعليم العام: وتمثل مدارس التعليم العام بكافة مراحله (التعليم قبل الأساسي، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي) المؤسسات التنفيذية المسئولة عن التعليم في كافة مراحله من خلال الإشراف المباشر على السياسات والبرامج والخطط الهادفة إلى تطوير العملية التعليمية بالمدارس.

4. المشكلات التي تواجه مؤسسات التعليم العام في برامج الإعداد والتأهيل للمعلمين: (الحاج، 1998، 104)

تواجه مؤسسات التعليم العام العديد من المشكلات في برامج الإعداد والتأهيل للمعلمين يمكن عرضها بإيجاز على النحو الآتي:

- ضعف خلفية الدارسين وتصميم مناهج الدورات لذوي خبرة محدودة لم تكن ملائمة للخلفيات الثقافية والعلمية للدارسين.
- صعوبة المواصلات ولا سيما في المناطق الجبلية.
- عدم ارتباط التدريب بالترقي الوظيفي وهذا يعتبر من أهم عوامل العزوف عن التدريب وقلة الاهتمام به من قبل المتدربين.
- قلة التزام المدربين الميدانيين بالتحضير المسبق وتهاون بعض الدارسين في الاطلاع على موضوع البرنامج قبل دراسته ومناقشته.
- ضعف بعض المدرسين الميدانيين بجوانب التدريب العملي الموجه نحو تطوير قدرات ومهارات المتدربين والاقتصار في قراءة الموضوع على الدارسين فقط.
- ضعف الإقبال على الالتحاق بدور المعلمين والمعلمات والارتباط بمهنة التدريس مما أدى إلى قبول طلاب ليسوا بالمستوى المطلوب.
- ضعف الإمكانات البشرية والمادية والفنية.
- نقص المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس في مجالات التربية وعلم النفس بالرغم من أهميتها القصوى لإعداد المعلم.
- كثرة المواد المقررة في الخطة الدراسية لدور المعلمين والمعلمات مما أثقل كاهل الدارسين.
- نقص في الإمكانات اللازمة للإعداد والتدريب، ويأتي في مقدمتها العجز في المباني والتجهيزات مما يجعل المعلمين وكليات التربية عاجزة عن مواكبة التوسع العلمي بنفس القوة والاتساع.
- تعاني معاهد إعداد المعلمين من نقص في الاعتمادات المالية وتأخر صرف مستحقات الطلاب نتيجة المركزية في صرف هذه المستحقات بين وزارتي المالية والتربية والتعليم.
- سوء أوضاع المعاهد العملية وكليات التربية والأقسام الداخلية التابعة لها من أثاث وصيانة وإشراف ورعاية صحية.

- النمو البطيء في إعداد المعلمين والمعلمات ولاسيما في معاهد المعلمين العامة بعد الشهادة الإعدادية.
- غياب المعايير الموضوعية في اختيار المديرين والمشرفين وهيمنة الأساليب الإدارية التقليدية.
- التباين بين تقديم الخدمات التعليمية بين الريف والحضر والذكور والإناث.
- عدم ملاءمة الهياكل التنظيمية في كليات التربية ومؤسسات التعليم العام بما يسهم في زيادة المعوقات لتنفيذ الشراكة.
- ضعف معارف ومهارات الموارد البشرية المتخصصة في كليات التربية ومؤسسات التعليم العام.
- جمود الإجراءات والقواعد الإدارية لدى أطراف الشراكة وبما يحقق تفعيل الشراكة.
- ضعف توفر الأنظمة الإدارية المتخصصة في مجالات تنفيذ الشراكة.

ثانيًا: نتائج البحث:

في ضوء الأطر النظرية للبحث، ومن خلال خبرة الباحثة في المجال التربوي طيلة (15) عامًا، وتخصصها العلمي اقترحت العديد من المتطلبات للشراكة التي ينبغي ترسيخها بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين بالجمهورية اليمنية، وبما يخص هدف البحث المتمثل بالسؤال (ما متطلبات تفعيل الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين بالجمهورية اليمنية؟) ولمعرفة ذلك قامت الباحثة بالاطلاع ودراسة وتحليل واقع كليات التربية ومؤسسات التعليم العام ودورها في برامج إعداد وتأهيل المعلمين وتوصلت إلى العديد من النتائج يمكن عرضها على النحو الآتي:

المجال الأول: متطلبات الشراكة والعمليات الإدارية لتطوير البرامج:

ينبغي أن تحتوي الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام العمليات الإدارية لتطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين والمتمثلة بالعمليات الآتية:

1. متطلبات الشراكة في التخطيط لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين:

تتضمن الشراكة في التخطيط لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين العديد من المتطلبات منها:

- الإعداد والتحضير لتصميم برامج الإعداد والتأهيل للمعلمين في كافة المراحل التعليمية بالتعليم العام.
- تحديث الفلسفة التربوية التعليمية لكافة برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة المراحل التعليمية بالتعليم العام.
- تصميم الأهداف العامة والفرعية لكافة برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة المراحل التعليمية بالتعليم العام.
- تصميم السياسة التعليمية لكافة برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة المراحل التعليمية بالتعليم العام وبما يضمن توحيد مصادر إعداد المعلمين في اليمن.

- تصميم سياسة القبول في كافة برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة المراحل التعليمية بالتعليم العام.
- إعداد الخطط والمشاريع لتطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة المراحل التعليمية بالتعليم العام.
- إعداد الخطط والمشاريع لتطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة المراحل التعليمية بالتعليم العام.
- التخطيط لتوفير المتطلبات البشرية التي تتطلبها برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- استشراف المشكلات التي تواجه عملية تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إعداد الخطط لتوفير البنية التحتية لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إعداد الخطط لتوظيف وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- تصميم نظام البيانات والمعلومات الإلكترونية في كافة مراحل إدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.

2. متطلبات الشراكة في تنظيم برامج إعداد وتأهيل المعلمين:

تتضمن الشراكة في تنظيم برامج إعداد وتأهيل المعلمين العديد من المتطلبات منها:

- إعادة النظر في الهياكل التنظيمية لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة المراحل التعليمية بما يضمن إعادة هيكلة هذه البرامج واستحداث برامج جديدة وخاصة التخصصات البينية.
- تحديد الأدوار والمسئوليات والمهام للعاملين في إدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة المراحل التعليمية.
- التوصيف الوظيفي للقيادات العاملين في إدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة المراحل التعليمية.
- إعداد الأدلة الإرشادية التي تساعد العاملين على إدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة المراحل التعليمية.
- إعداد الآليات التي تساعد على تنظيم تنفيذ خطط إدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة المراحل التعليمية.
- إعداد الوثائق والنماذج الخاصة بعمليات القبول والتسجيل والتخرج من برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- تنظيم عملية الاتصال والتواصل بين أطراف الشراكة لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- تنظيم عملية التدريب للعاملين في إدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- تنظيم عمليات الاجتماعات واللقاءات الدورية والسنوية لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.

- إنشاء المواقع الإلكترونية المتخصصة لإدارة إعداد وتأهيل المعلمين.

3. متطلبات الشراكة في الإشراف لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين:

تتضمن الشراكة في عملية الإشراف والتوجيه لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين المتطلبات الآتية:

- تحديد أساليب الإشراف والتوجيه لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- تحديد وسائل وأدوات الإشراف والتوجه لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إعداد نماذج التقارير والاجتماعات لعملية الإشراف والتوجيه لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إعداد الآليات الإدارية للشراكة في صناعة القرارات وحل المشكلات التي تواجه إدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إعداد الآليات لتحفيز القيادات والعاملين في عملية الإشراف لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إعداد برنامج زمني دوري وسنوي لعملية الإشراف لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- توفير الاحتياجات الأساسية للعاملين في عمليات لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- تحديد ومعالجة الانحرافات في أداء عملية الإشراف لعمليات إدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.

4. متطلبات الشراكة في الرقابة والتقويم لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين:

تتضمن الشراكة في عملية الرقابة والتقويم لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين المتطلبات الآتية:

- إعداد الخطط الدورية والسنوية لعملية الرقابة والتقويم لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين في كافة العمليات الإدارية.
- تحديد وتطوير أساليب الرقابة والتقويم لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- تحديد وتطوير وسائل وأدوات الرقابة والتقويم لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إعداد الأدلة الإرشادية لعمليات وإجراءات الرقابة والتقويم لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- تحديد وتطوير مجالات وعناصر عملية الرقابة والتقويم لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- تحديد وتطوير معايير ومؤشرات عملية الرقابة والتقويم لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إجراء الدراسات التقويمية الدورية والسنوية لعملية الرقابة والتقويم لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- تحديد ومعالجة الانحرافات في أداء عملية الرقابة والتقويم لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- توظيف أساليب ووسائل التغذية الراجعة في أداء عملية الرقابة والتقويم لإدارة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.

المجال الثاني: متطلبات الشراكة في العمليات الأكاديمية لتطوير البرامج:

ينبغي أن تحتوي الشـــراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام العمليات الأكاديمية لبرامج إعـداد وتـأهيـل المعلمين والمتمثلـة في العمليـات الآتية:

1. متطلبـات الشـــراكـة في عمليـة التعليم والتعلم لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين:

تتضـــمن الشـــراكة في عملية التعليم والتعلم لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين المتطلبات الآتية:

- توصـــيف برامج إعداد وتأهيل المعلمين وفق معايير الجودة والاعتماد.
- توصـــيف المقررات الدراســـية في كافة برامج إعداد وتأهيل المعلمين وفق معايير الجودة والاعتماد.
- إعداد وتطوير الخطط الدراســية في كافة برامج إعداد وتأهيل المعلمين وفق معايير الجودة والاعتماد.
- توفير أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في كـافـة برامج إعـداد وتـأهيـل المعلمين وفقًـا لمؤشرات الطاقة الاستيعابية.
- تطوير المنـاهج الـدراســـيـة في كـافـة المقررات الدراسية المعتمدة في برامج إعداد وتأهيل المعلمين وفق معايير الجودة والاعتماد.
- إعـداد وتنفيـذ الخطط لتوفير التقنيـات التعليميـة الحـديثـة في كـافـة برامج إعداد وتـأهيـل المعلمين وفق متطلبـات وســـائـل تكنولوجيـا المعلومات والاتصالات.
- إعداد وتنفيذ الخطط للأنشـــطة المنهجية واللامنهجية في كافة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إعداد وتطوير الاختبارات الدورية والسنوية في كافة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- تطوير الإرشاد الأكاديمي في كافة البرامج لإعداد وتأهيل المعلمين.
- تطوير التدريب الداخلي والخارجي للطلبة في كافة البرامج لإعداد وتأهيل المعلمين.
- إعداد وتطوير آليات القبول والتســـجيل للطلبة في كافة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- تطوير طرائق التـدريس في كـافـة برامج إعداد وتـأهيـل المعلمين وفق متطلبـات وســـائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2. متطلبـات الشـــراكـة في عمليـة البحـث العلمي لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين:

تتضـــمن الشـــراكة في عملية البحث العلمي بكـافـة برامج إعـداد وتـأهيـل المعلمين المتطلبـات الآتية:

- إعداد خارطة بحثية في كافة التخصصات التي تحتوي عليها برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إعداد وتطوير آليات القيام بالدراســـات والبحوث التطويرية لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- الإشـــراف على بحوث التخرج للطلبة من كافة برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- توفير مصـادر تمويل الدراسـات والبحوث التي تتطلبها عمليات تطوير برامج إعداد وتـأهيل المعلمين.
- دعم وتحفيز أعضاء هيئة التدريس لإجراء الدراسـات والبحوث المتخصـصـة في تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين.

- إجراء الدراسات العلمية للمشكلات التي تواجه عملية تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إجراء الدراسات العلمية للمتطلبات اللازمة لعملية تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إنشاء وتطوير المكتبات العلمية الرقمية والورقية لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إقامة مؤتمرات علمية تربوية دورية.
- إنشاء الشبكات الداخلية والخارجية التي تساعد على مواكبة الدراسات العلمية لتطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إصدار المجلات والدوريات العلمية المتخصصة في مجال وبرامج إعداد وتأهيل المعلمين.

3. متطلبات الشراكة في عملية خدمة المجتمع لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين:

تتضمن الشراكة في عملية خدمة المجتمع لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين المتطلبات الآتية:

- إعداد وتنفيذ الخطط الدورية والسنوية للمساهمة في معالجة القضايا الاجتماعية المتخصصة في إعداد وتأهيل المعلمين.
- إجراء الاستشارات العلمية لمعالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية في الجوانب التعليمية.
- إعداد البرامج التوعوية والثقافية لأفراد المجتمع بأهمية برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- ترسيخ المشاركة المجتمعية في عملية تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- توجيه الطلبة في كافة برامج إعداد وتأهيل المعلمين في الأنشطة والفعاليات والمناسبات الاجتماعية.
- استحداث منصب نائب عميد الكلية لشئون خدمة المجتمع، بل ونائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع وتفعيل الشراكة المؤسسية.

المجال الثالث: متطلبات الشراكة التشريعية:

- إصدار تشريعات وقوانين تلزم بضرورة تطبيق الشراكة.
- تطوير القوانين واللوائح السائدة وفق متطلبات وأهداف الشراكة.
- استمرار مواكبة التشريعات، والقوانين، واللوائح الخاصة بخطط ومجالات الشراكة وبما يؤدي إلى الإسهام الفاعل في تبني هذه المتطلبات المقترحة.

المجال الرابع: متطلبات الشراكة الإدارية والبشرية:

- إعداد وتدريب فرق إدارية وفنية لتطبيق الشراكة.
- ترسيخ التكامل الإداري لدى أطراف الشراكة بحيث يتم استحداث عدد من الإدارات المسئولة عن البيانات والمعلومات وتوثيق الجهود في تنفيذ الشراكة.
- توفير المعلومات ذات العلاقة بمعلمات الريف وتحديثها وجعلها متوفرة للمؤسسات الراغبة في التعاون مع المؤسسات الأخرى.
- إعداد نظام الحوكمة في تنفيذ الشراكة.

- تصميم سياسة واضحة ومكتوبة ومحددة، كما هو في بعض المؤسسات التعليمية العربية والأجنبية وفق متطلبات الشراكة.
- تزويد كليات التربية ومؤسسات التعليم العام بأجهزة وأنظمة إدارية وبرامج تساعد على نجاح الشراكة.
- تفعيل دور كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في الاستقلالية للتصرف وبدون قيود في إدارة شئونها وعلى كافة الأصعدة وبما يتفق والتوجه نحو اللامركزية والارتباط بالشراكة.
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب بما يضمن النجاح في تنفيذ الشراكة.
- توحيد قنوات الاتصال وتفعيلها بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام واللجان المسئولة عن مراقبة وتقويم تنفيذ الشراكة.
- إعداد البرامج والدورات التدريبية لتنمية معارف ومهارات العاملين في كليات التربية ومؤسسات التعليم العام وبما يمكنهم من إدارة وتنفيذ الشراكة.
- توفير الموارد البشرية المتخصصة في كليات التربية ومؤسسات التعليم العام بكافة مجالات وخطط الشراكة.
- تشكيل لجنة تنفيذية مشتركة من كليات التربية ومؤسسات التعليم العام والسلطات المحلية لوضع الشراكة موضع التنفيذ.
- تفعيل دور رقابة الشراكة والتقييم لغرض التأكد من سلامة تنفيذها من جهة، ولغرض تحديثها وتطويرها مع ما يتناسب مع المستجدات الحديثة من جهة أخرى.
- وضع شراكة وطنية تشارك بها كافة الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص والمواطنين، وذلك حتى يتحقق الهدف المنشود من الإقناع بجدوى برامج إعداد وتأهيل معلمات الريف.

المجال الخامس: متطلبات الشراكة المادية:

- تحديد الموارد المالية للخدمات التي تقدمها أطراف الشراكة، وما يتصل بها من رسوم ومكافآت وأجور وجعلها متوفرة لتنفيذ الشراكة المقدمة.
- توفير التمويل اللازم لتطبيق خطط وبرامج الاستراتيجية من خلال زيادة الميزانية لتحقيق الشراكة.
- تنويع مصادر التمويل الذاتي لكليات التربية ومؤسسات التعليم العام وبما يساعد على تحقيق أهداف الشراكة.
- إعداد وتنفيذ خطة لتوفير المباني والغرف المتخصصة بحسب برامج الاستراتيجية المقترحة.
- إعداد خطط لتوفير التجهيزات والمعدات والأثاث للمؤسسات المسئولة عن تنفيذ الشراكة.
- توفير بنية تحتية تكنولوجية ومعلوماتية قوية تسهل وتعزز التواصل في تنفيذ الشراكة.
- توفير الأجهزة الإلكترونية لتنفيذ الشراكة.

الاستنتاجات:

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث تستنتج الباحثة ما يأتي:

- إن الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام أصبحت ضرورة وطنية كونها تُسهم في عملية التطوير والتحسين لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين وبما يواكب التوجهات التربوية المعاصرة.
- إن العشوائية السائدة وضعف التعاون في عملية إعداد وتأهيل المعلمين أفرزت نتائج سلبية في إدارة برامج إعداد المعلمين تمثلت بتدني مستوى المخرجات المعرفية والمهارية من تلك البرامج، وتدني تحقيق أهداف العملية التعليمية.
- إن تعدد مصادر إعداد المعلمين السائدة المتمثلة بكليات التربية، ومعاهد إعداد المعلمين أفرزت توفر معلمين غير قادرين على مواكبة التوجهات التربوية الحديثة، وهدرًا ماليًا كبيرًا مما يفرض ضرورة الشراكة في توفير تلك المصادر.
- إن هناك حاجة ضرورية لتوفير متطلبات لتفعيل الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام لتطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين بالجمهورية اليمنية.

التوصيات:

بناء على النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها البحث توصي الباحثة ضرورة القيام بتشكيل فريق فني متخصص ومشترك بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام للقيام بالآتي:

- دراسة وتحليل نتائج البحث الحالي وتطويرها وبما يضمن تنفيذها بكفاءة وفاعلية وتوفير المتطلبات اللازمة المقترحة في البحث الحالي.
- إنشاء كيان إداري وفني لإدارة الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام.
- إعداد الآليات والخطط التنفيذية لترسيخ الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام وفق المتطلبات التي توصل إليها البحث الحالي.
- إعداد الرؤى والتصورات العلمية لتوفير الموارد المالية الكافية التي تتطلبها الشراكة في تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- حصر أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال برامج الإعداد والتأهيل في كليات التربية ومؤسسات التعليم العامة بهدف الاستفادة منهم في العملية التعليمية والبحثية بالبرامج.

المقترحات:

في ضوء النتائج والاستنتاجات والتوصيات تقترح الباحثة القيام بالبحوث التي تكمل هذا البحث ومنها:

- إجراء دراسة علمية لمعرفة العوامل المؤثرة على بناء الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إجراء دراسة علمية لمعرفة أوجه الشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم العام في برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- إجراء دراسة علمية لمعرفة اتجاهات القيادات في كليات التربية ومؤسسات التعليم العام نحو متطلبات الشراكة في تطوير برامج إعداد وتأهيل المعلمين المحددة في البحث الحالي.

المراجع:

1. إبراهيم، سـيد سـلامة، (2007)، معوقات التشـبيك بين المنظمات غير الحكومية ودور الخدمة الاجتماعية من الجد منها، دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسـانية، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية**، العدد (25)، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
2. أبو الخير، رامي محمود، (2016)، دور التربية الأمنية في تعزيز ثقافة المقاومة لدى طلبة جامعات غزة وسبل تفعيله، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
3. أبو صالح، محمد حسين، (2013)، **ترقية الوعي الأمني للأبعاد الاستراتيجية، السياسات، الآليات، الأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية الأمنية**، الخرطوم، السودان.
4. الأغبري، بشرى، (2012)، **تصور مقترح في إعادة هيكلة كليات التربية في الجامعات اليمنية**، صنعاء، اليمن.
5. البرعي، العزي علي محمد، (2012)، واقع مؤسسات إعداد المعلم وتأهيله في اليمن (دراسة تحليلية)، **مجلة كلية التربية الأساسية**، العدد السادس والسبعون 2012 (771-794).
6. البشير، حسن محمد أحمد، (2009)، **الشرطة المجتمعية: المفهوم والتطبيق**، الخرطوم، السودان.
7. التويتي، طارق بن محمد، (ب. ت.)، **الشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الدولية المعاصرة "تصور مقترح"**، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود.
8. الحاج، أحمد علي، (1998)، **فلسفة التربية**، جامعة صنعاء، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
9. الحاج، محمد سعيد محمد، (2006)، مؤسسات إعداد المعلم في الجمهورية اليمنية الواقع والطموح، **المؤتمر العلمي السابع (مؤسسات إعداد المعلم في الوطن العربي بين الواقع والمأمول)**، مصر مج 2، 221-242.
10. حسين، ندى جدودة، (2011)، التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية كمدخل لتعزيز القدرات التنافسية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، دراسة تطبيقية على شركات الأدوية بجمهورية مصر العربية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.
11. حلبي، علي عبد الرزاق، (1996)، **تصميم البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
12. دبوان، عبد المعز عبد الجبار غالب، (2010)، رؤية مستقبلية لتنسيق العلاقات بين كليات التربية في الجامعات الحكومية ووزارة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية، **رسالة**

ماجستير، غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، صنعاء.

13. صبرة، أحمد يوسف حسين (2014)، **أثر بناء الشراكات المؤسسية على توفير مرتكزات البحث العلمي لخريجي جامعة القدس المفتوحة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.**

14. السلطان، فهد بن سلطان، (2009)، **التربية الأمنية وإمكانية تطبيقها في المؤسسات التعليمية**، بحث منشور بمركز البحوث التربوية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية

15. سليم، محمد الأصمعي محروس، (2005)، **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

16. شلدان، فايز، (2013)، دور كليات التربية بالجامعات في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها وسبيل تفعيله، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد (21)، العدد (1) الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

17. الطيب، محمد نجيب، (2013)، **التوعية الأمنية برؤية مستقبلية**، ورقة عمل، السودان.

18. العامري، محمود محمد، (2018)، العنوان: كليات التربية والتعليم العام شراكة وعلاقة بين المتطلبات والمخرجات، **مؤتمر المعرفة الإسهام المعرفي لكليات التربية، ودوره في تلبية احتياجات مؤسسات التعليم العام، تحت شعار (التحديات المعرفية: حاضرًا ومستقبلًا)** 25 إبريل 2018، كلية التربية ناصر، جامعة الزاوية.

19. عباس، عايدة فؤاد إبراهيم، (2001)، إعداد المعلم بكليات التربية في اليمن في ضوء الاتجاهات المعاصرة، **مجلة التربية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ع (1)، المجلد (4)، 177 – 214، القاهرة.

20. قاموس المعجم الوسيط، (2009)،

21. محمود، سعيد طه ومرسي، سعيد محمود، (2005)، الشراكة التربوية بين الأسرة والمدرسة: مدخل جديد لتطوير التعليم الابتدائي، **مجلة كلية التربية بجامعة الزقازيق**، العدد (51)، القاهرة، مصر.

22. معجم اللغة العربية المعاصرة، 2008،

23. منصور، لمياء عويس مجاهد، (2018) العنوان: تفعيل الشراكة بين كليات التربية ومدارس التربية العملية في مصر على ضوء الإفادة من خبرتي أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، العدد العاشر، الجزء الرابع 2018، كلية التربية، جامعة الفيوم.

24. النبوي، أمين محمد، (2007)، الاتجاهات المعاصرة في تقييم أداء كليات التربية المعتمدة أكاديميًا وإمكانية الإفادة منها في تقييم الأداء بكليات التربية بمصر، **المؤتمر العلمي التاسع عشر تطوير مناهج التعليم**

في ضوء معايير الجودة، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس. القاهرة.

25. وزارة التربية والتعليم، (2014)، تقرير الاستعراض الوطني للتعليم بحلول عام 2015-التقرير الوطني للتعليم للجميع في الجمهورية اليمنية، اللجنة الوطنية للتعليم للجميع، وزارة التربية والتعليم، الجمهورية اليمنية.

26. وزارة الشئون القانونية، (1993)، **القانون العام للتعليم**، وزارة الشئون القانونية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

27. وزارة الشئون القانونية، (2010)، **تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي**، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

28. Bezzina, C., Lorist, P. & Van Velzen, C. (2006). Partnerships between Schools and Teachers Education Institutes. **31st Annual ATEE Conference**. Portoroz. 741-758.

29. Durr, Barbra & Gwen, Thomas. (2001). Partnership Principles What We Have Learned about Partnering and Institute. **International Journal of Education**. Vol. (6). N (v) The US.

30. Fekadu, Alemselam and Melese, Wudu (2012). **Partner between Teacher Education Institutes and Secondary Schools in Ethiopia: Status, Challenges, and Prospect**. Ethiop. J. Educ. & Sc. Vol. 7 No 2 March 2012.

31. Frank, Flo and Smith, Anne. (2000). **Partnership Handbook**. Minister of Public Works and Government Services. Canada. ISBN.

32. Gauther, Leah, (2017). **Developing A Partnership in Teacher Preparation Program between Colleges, Universities and School Districts: A Policy Advocacy Document**, National Louis University, Digital Commons@NLU. 248.

33. Greany, Toby and Brown, Chris, (2015). **Partnerships between Teaching Schools and Universities: Research Report**. London Center for Leadership in learning, UCL Institute of education, March 2015.

34. Hikins, G. and Cher Wits, R. (2006). The Engaged University: Where Metorical Theory Matters.

Journal of Applied Communication Research. Vol. (38). No. (2) pp.115-126.

35. Huong, Vu Thi, Tung, Nguyen Thi Thanh, Hong, Tieu Thi My and Hung, Duong Hai, (2020). Partnerships between Teacher Education Universities and Schools in Practicum to Train Pre-Service Teachers of Vietnam. **International Journal of Higher Education**, Vol. 9, No. 5, 2020. Sciedu Press, ISSN 1927-6044 E-ISSN 1927-6052 http://ijhe.sciedupress.com,

36. Lee, Wendy Tan. (2004). **School-University Partnerships–The Need for Cross-Level Collaboration in Educational Reform**. University of California. Los Angeles.